تنظيم «داعش» والعراق والحرب في سوريا.. التوقعات العسكرية

جيفري وايت

يحمل الزحف المذهل الذي حققه تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش») في شمال العراق وغربه خلال الأسبوع الثاني من حزيران/يونيو، تبعات عسكرية كبيرة على الحرب في سوريا. فالتزامات هذه الجماعة الجهادية في العراق سبق وأن تركت تأثيراتها السلبية والإيجابية على قواتها وعملياتها في سوريا. ومن المحتمل مستقبلا أن تستغل الفصائل الثورية السورية حملة تنظيم «داعش» في العراق للتحرك ضد مواقع التنظيم المذكور في سوريا وخاصة في محافظة الرقة. كما أنها قد تتمكن من الاستفادة من انسحاب المقاتلين العراقيين الشيعة الذين كانوا يحاربون لصالح نظام الأسد في السابق. وبالنسبة للنظام، سوف يستدعي الوضع مجهودا إضافيا من جانب قواته الوطنية وربما من جانب حليفه «حزب الله» أيضا، الذي قد يضطر إلى إكمال المسيرة التي تركتها العناصر العراقية المغادرة. ومن المحتمل كذلك أن تكون قوات بشار الأسد قد زادت من عملياتها العسكرية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» منذ نشوب الأزمة الأخيرة، الأمر الذي يزيد من الضغط على موارد النظام العسكرية المحدودة والمشتتة.

وإذا استمرت الحرب في العراق لبعض الوقت وعلى مستوياتها الخطيرة – كما يبدو مرجحا – ستصبح هذه التأثيرات أكثر بروزا في سوريا. إلا أن تطورات ساحة المعركة في كلا البلدين ستوفر أوضح المؤشرات عن الجهة التي تستفيد من الوضع وتلك التي لا تستفيد منه.

مدى تقدم «داعش» وماذا يعني ذلك

في وقت سابق من هذا الشهر، بدأت قوات «الدولة الإسلامية في العراق والشام» زحفا سريعا في شمال العراق فهزمت القوات الحكومية واستحوذت على مدينة الموصل الهامة بشنها هجوم مفاجئ. وبما أن قوات التنظيم لم تواجه أي مقاومة تذكر، واستفادت من دعم العراقيين السنة المستائين، واصلت «داعش» زحفها نحو الجنوب، واجتاحت في طريقها المراقد العسكرية التابعة للجيش العراقي واكتسحت المزيد من المدن والبلدات حتى بات خطرها يهدد سامراء وبعقوبة، إلى أن وصلت إلى ما يقرب من سبعة وثلاثين ميلا من بغداد نفسها. وقد تباطأ هذا التقدم مع احتدام التصدي الذي أبدته الحكومة، وهو الأمر بالنسبة لتعبئة الميليشيات والمتطوعين الشيعة فضلا عن العراقيين العائدين من سوريا، والقوات الإيرانية أيضا – كما أفادت التقارير. وفي غضون ذلك، ضبطت القوات الكردية أمن مدينة كركوك الشمالية ومنعت دخول تنظيم «داعش» إلى المناطق التي تحت إدارة "حكومة إقليم كردستان".

ومع إرساله قوات يقدر عددها بيضعة آلاف عنصر، تمكن تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» من إيصال العراق إلى حافة الانهيار، وهزيمة تشكيلات عسكرية رئيسية، والاستيلاء على كميات كبيرة من المعدات العسكرية، ونهب مئات الملايين من الدولارات من المصارف العراقية، والبدء بتكوين نفوذه كسلطة حاكمة على مساحة كبيرة من الأراضي السنية. بيد، أن كل ذلك لم تحرزه «داعش» بمفردها، بل تعاونت مع القوات العشائرية السنية ومع البعثيين السابقين من نظام صدام حسين. وصحيح أن زحف تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» قد تباطأ، إلا أنه لم يتوقف – بل أوجد واقعا جديدا في العراق وتداعيات تتبلور شيئا فشيئا على مختلف الفاعلين في سوريا.

التأثيرات على «داعش» في سوريا

من المرجح أن أن تثبت حملة «داعش» في العراق أنها سيف ذو حدين بالنسبة للتنظيم في سوريا. ويقينا، إن الآثار الإيجابية على قواته منشعبة ومتعددة، وستزداد قوة التنظيم ككل على المستويين السياسي والنفسي في المستقبل القريب. وسوف يُعتبر ناجحا في المعارك وقادرا على إجراء إنجازات تنظيمية ولوجستية، ومحنكا ومرنا في عملياته. وسيتم تعزيز صورة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» باعتبارها قوة لا تقهر، وسوف لا يرى أولئك الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة «داعش» أملا يذكر بالتحرر من حكمها.

بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» من الأموال الطائلة التي استولت عليها من المصارف العراقية والتي تقدرها التقارير بما يصل إلى 495 مليون دولار. وستعزز هذه المبالغ من قدرة التنظيم على بناء قواته وتسليحها، وممارسة الحكم وتوفير السلع والخدمات في المناطق الخاضعة لسيطرته.

ولعل الأهم من ذلك هو أن القدرات العسكرية لتنظيم «داعش» قد توطدت من خلال استحواذه على كميات هائلة من الأليات العسكرية والأسلحة والذخائر التي تعود للجيش العراقي، فضلا عن استقطاب المجندين الجدد. وعلى أقل تقدير، إن هذه الغنائم ستتيح للجماعة تسليح المزيد من المقاتلين وتجهيزهم، وتسهيل حركتها وزيادة قوتها النارية. وسيحدث ذلك على افتراض أن «الدولة الإسلامية في العراق والشام» ستتمكن من إعادة استعمال المعدات التي استولت عليها ودمجها مع ما تملكه والحفاظ عليها. وقد ظهرت أشرطة مصورة جديدة عن عمليات نقل مثل هذه المعدات إلى سوريا، كما وسبق لوحدات «داعش» في العراق أن بدأت باستخدام سيارات "الهامفي" والشاحنات التي استولت عليها؛ وثمة إمكانية بأن تستخدم الدبابات والمدافع المستولى عليها أيضا. وربما تبدأ أصداء هذه التطورات بالتردد في سوريا قريبا.

بيد أن حملة تنظيم «داعش» في العراق ستخلف على الأرجح آثاراً سلبية على قوات التنظيم في سوريا. وأول هذه الآثار هو احتمال تشتيت القوات. فمع أن نسبة قوات «داعش» التي تحارب في العراق ليست واضحة، يُعتقد بأنها تعادل نصف عدد القوات الإجمالي البالغ 10 آلاف عنصر، أو ربما أكثر من ذلك. وقد تضطر «داعش» إلى تخصيص قوات أكبر في العراق، مما يضعف مركزها العسكري في سوريا. أما الأثر الثاني فهو أن المساحة الشاسعة من الأراضي العراقية التي فرض عليها التنظيم سيطرته الإسمية على الأقل، قد تستلزم هي أيضا قوات إضافية من سوريا لمقاومة التدابير المضادة التي تتخذها الحكومة العراقية من جهة، ودعم السيطرة على هذه المناطق من جهة أخرى. ثالثا، يُقال أن نظام الأسد قد كثف من عملياته العسكرية ضد «داعش» وربما بالتنسيق مع الحكومة العراقية – ويظهر أن ذلك جاء ردا على قيام التنظيم بنقل المعدات العسكرية التي استولى عليها إلى سوريا. وبين 15 و16 حزيران/يونيو، ضربت قوات النظام السوري الجوية مواقع تابعة لـ «داعش» في محافظتي الرقة والحسكة. وإذا تكررت هذه الضربات بشكل منتظم، فسوف تلقي عبئا إضافيا على تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وربما تضعف قدرته على القتال في سوريا.

التأثيرات على الثوار السوريين ونظام الأسد

تواجه «الدولة الإسلامية في العراق والشام» اليوم حربا محتملة على ثلاث جبهات: ضد فصائل الثوار السورية، وضد قوات الحكومة العراقية، وربما ضد نظام الأسد، مع العلم أن هذا الأخير قد تجنب إلى حد كبير الاشتباك مع التنظيم حتى الآونة الأخيرة. لذلك من المحتمل أن يحول هذا الوضع دون حشد «داعش» لمواردها ضد أعدائها السوريين. ويُفترض أن ذلك سيمنح هؤلاء الأعداء فرصة للتحرك ضدها. ويبدو أن قدرة التنظيم على الدفاع عن مناطقه في محافظات الرقة وحلب قد ضعفت مؤخرا، الأمر الذي مكّن الثوار من استغلاله بعض الشيء. وفي الوقت نفسه، تباطأ هجوم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في محافظة دير الزور على أقل تقدير، الأمر الذي خفف من العبء عن كاهل خصومها الإسلاميين في المنطقة.

كذلك من المفترض أن يستفيد الثوار من عودة المقاتلين العراقيين من سوريا إلى العراق. فالمقاتلون العراقيون الشيعة شاركوا بشكل مكثف في المعارك حول دمشق وحلب، لذلك أضعف رحيلهم من تحالف القوات الفعال الذي اعتمد عليه النظام لإحراز انتصارات. وقد تشتد حدة هذه الآثار إذا ما تم إرسال [ميليشيات من] «حزب الله» أو قوات إيرانية عاملة في سوريا إلى العراق. وبالفعل، أشار زعيم «حزب الله» حسن نصر الله أن منظمته ستقدم المساعدة [من أجل القتال] في العراق إذا طلب منها ذلك.

مع أنه يُرجح أن تزيد الجماعة من التزامها في سوريا بدلا من ذلك.

وفي كافة الأحوال، إن رحيل بعض القوى الحليفة سيلقي عبئا أكبر على قوات النظام الوطنية – النظامية منها وغير النظامية – المشتتة أصلا في مختلف الاتجاهات وتتكبد خسائر فادحة. وفي حين يُقال إن «حزب الله» يعوّض بالفعل بعضا من هذا النقص، إلا أن قواته المتواجدة في سوريا لا تزال تتكبد خسائر، بينما يسبب التزامه تجاه الأسد مشكلة سياسية في وطنه لبنان. وعلاوة على ذلك، إذا تواصلت الضربات الجوية المعلنة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في شرق سوريا، فسيتم تحويل طاقة النظام الجوية المحدودة بعيدا عن مهاجمة المعارضة في مناطق ذات أهمية استراتيجية أكبر في أنحاء البلاد، مما سيخفف بعض الضغط من على قوات الثوار والمدنيين.

التوقعات

من المرجح أن يستمر القتال المتفاقم في العراق لبعض الوقت. وحيث تباطأ الآن الزحف الأولي لـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، فليس لدى الجماعة ولا الحكومة العراقية القدرة على تغيير الوضع في ساحة المعركة بشكل سريع أو جذري. لذا من المحتمل أن يطول القتال دون أن يكون حاسما، مخلفا تأثيرات مشابهة على الوضع في سوريا.

ومع مرور الوقت، من الممكن أن تصب حرب الاستنزاف المستمرة في العراق في مصلحة قوات الثوار في سوريا. ففي حين تعتبر «الدولة الإسلامية في العراق والشام» متقنة التنظيم وقوية في بعض النواحي، إلا أن خوض حرب على جبهتين أو ثلاث جبهات سيستوجب منها تخصيص الموارد ضد عدة تهديدات، واستبدال الخسائر التي تلحق بها في المعارك، فضلا عن ضمّ المعدات المسروقة إلى عتادها، وإحكام سيطرتها على المناطق الجديدة التي تستحوذ عليها، وتلافي الهجمات العراقية المضادة وزحف أعدائها مغتنمي الفرص في سوريا. وتشكل هذه الأمور تحديا خطيرا لتنظيم بهذا الحجم.

وفي سوريا، ليس من الواضح إلى أي مدى يستطيع الثوار الاستفادة من هذا الوضع. فقد تسنح لهم الفرص لتحقيق المكاسب ضد «داعش» والنظام، لكن قدرة الثوار على انتهاز هذه الفرص ليست أكيدة. ومن المرجح أن يعني ضعفهم القيادي بأن أي رد من هذا القبيل سيكون مرتجلا ومستندا على التحالفات القائمة أو الجديدة لوحدات الثوار. وهذا الأمر قد يضعف من احتمالات إحراز نصر كبير على أعدائهم.

أما بالنسبة لنظام الأسد، فإن الوضع العراقي يشكل تحديا رئيسيا آخر. فسوف تحتاج دمشق إلى إيجاد وسيلة للتعويض عن خسارة حلفائها المقاتلين العراقيين وربما لتكثيف القتال ضد تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في المناطق التي تعاني فيها قوات النظام من الضعف. وعلاوة على ذلك، فإن أي انتصار تحققه ضد «داعش» قد يساعد فعلا المعارضة السورية.

ومرة أخرى، ستحدد الأحداث في ساحة المعركة الآثار الحقيقية للأزمة. فإذا خاضت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» حرب استنزاف مطوّلة في العراق، فقد يضعف مركزها في سوريا بشكل واضح. أما انتصارات الثوار أو خسائرهم في وجه نظام الأسد فستحدد ما إذا استطاعوا استغلال الوضع أم لا. وبالمثل، فإن إحراز النظام للمزيد من الانتصارات على الثوار، وحدوث زيادة في قوات «حزب الله»، قد يشير إلى أن الأسد يتغلب على الآثار السلبية للأزمة. وسيكون هناك الكثير من المزاعم المتضاربة بهذا الشأن، ولكن الحقائق على أرض الواقع ينبغي أن تصبح واضحة.

وأخيرا، بينما زاد تقدم تنظيم «داعش» في العراق من تعقيد الحرب السورية، إلا أنه يمثل أيضا فرصة أخرى للولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق المكاسب بوجه الأسد. فتقديم المساعدات العسكرية لجماعات الثوار المعتدلين في سوريا قد يساعدهم في الاستفادة من الوضع [الحالي] وبالتالي يتيح لهم التحرك بشكل أكثر فعالية ضد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» – التي هي عدو الجميع – وضد النظام، الذي هو عدو الأكثرية. ونظرا إلى أن المعدات العسكرية الأمريكية التي صادرتها «داعش» قد تؤثر قريبا على إمكانياتها في سوريا، فقد يحتاج هؤلاء الثوار اليوم إلى مساعدة أمريكية ملموسة أكثر من أي وقت مضى.

عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط"

تونس.. المجتمع المدني والثورة

زهير إسماعيل

من الصعب أن يُفهم ما يحدث في تونس بعيدا عن تجربة الدولة المسماة وطنية وهي أقرب إلى أن تكون جهازا «غنائميا» لم ينجح في تحويل الغنيمة إلى اقتصاد

المجتمع المدني هو المجتمع الجديد الذي نشأ في مجال الدولة وثقافتها المؤسِّسة

حتى صار المشهد الاجتماعي السياسي مكونا من دولة و«مجتمعين مدني وأهلي»

إذا كانت القوى الإقليمية والدولية ترغب في أن تستقر العملية السياسية عند توازن سياسي بين القديم والجديد فإن بعض الشروط وأهمها منسوب الحرية العالي لا يخدم قوى القديم

ليس من اليسير الحديث عن المجتمع المدني عند المنتمين إلى الثقافة العربية رغم دوران العبارة في أدبياتنا المختلفة، وتزداد هذه الصعوبة مع محاولة البحث عن صور لهذا المفهوم في تجربة العرب السياسية الحديثة.

ولا يعود الأمر إلى ما يكون من عسر في "نبيئة" هذا المفهوم المنقول من ثقافة أخرى، وإنما أيضا إلى تعدد هذا المفهوم وتنوعه في بيئته الثقافية الأصلية، ولعل المعنى المشترك للمجتمع المدني هو في صلته بالدولة الحديثة وقيامه مقابلا لها، فهو منها وإليها وسليل تجربتها وتحولاتها والابن الشرعي لثقافتها.

ومن هذا المنطلق يرتبط الحديث عن المجتمع المدني في تونس بتجربة الدولة الحديثة، ومن خلالها يمكن تبيّن موقعه ودوره في ثورة الحرية والكرامة والأطوار التي مرت بها.

الفضاءات الأهلية والوطنية

من الصعب أن يُفهم ما يحدث في بتونس بعيدا عن تجربة الدولة المسماة وطنية، وهي أقرب إلى أن تكون جهازا غنائميا لم ينجح في تحويل الغنيمة إلى اقتصاد بعبارة محمد عابد الجابري، وهذا حال الدولة في المجال العربي.

ولعله من المهم التأكيد على أن تجربة الدولة في تونس لم تغط كل المساحة الاجتماعية، وكان هذا القصور سببا كافيا لنشأة الهامش منطقة توتر وفضاء خارجا عن نفوذها.

ولقد كان لهذا التوتر انعكاس على مجال الدولة الحيوي وعلى صلتها بالمجتمع المدني مثلما كان مقدمة إلى بروز فضاءين متجاورين: فضاء أهلي في الهامش وفضاء وطني داخل مجال الدولة. وارتبط المكون الوطني بالمجال الذي غطاه نفوذ الدولة، خاصة في الحواضر الكبرى، وفي مقدمتها تونس العاصمة.

ففي هذا المجال كانت نشأة المجتمع الجديد، وارتبط المكون الأهلي بالمجال الذي يقع خارج نفوذ الدولة، مما جعل منه التعبير الأقرب إلى المجتمع التقليدي، ورغم ما بين المكونين من تمايز فإنه لم تكن بين القديم والجديد جدرٌ عازلة.

فكما كان في الحواضر فئات تقليدية في ثقافتها، مع تمتعها بمستوى من العيش الرفيع، كانت في الأعماق عائلات متأثرة بنمط العيش الجديد وثقافته المصاحبة، وكان بين المجالين تفاعل لا يتوقف، وهو تفاعل بين جديد صاعد وقديم نازل كان له دور أساسي في نحت الخصوصية التونسية.

ومع الاحتلال الفرنسي الداخل إلى تونس بعنوان الحماية سنة 1881، تأكد التباين بين المكونين مع تغيّر في اتجاهات تفاعلهما وفي مآلاته المختلفة، وكان من مظاهره السياسية قيام صنفين من المقاومة: مقاومة أهلية مجالها الهامش، ومقاومة وطنية مجالها الحواضر والمدن الكبرى.

ولئن كانت المقاومة الأهلية من خارج ثقافة المحتل لأنها لم ترَ فيه سوى تهديد لهوية انتظامها السياسي الجماعي الأهلي المضاد للدولة فإن المقاومة الوطنية كانت من داخل ثقافة الغازي بتمثلها ثقافة الدولة الحديثة في الإدارة والتنظيم السياسي والاجتماعي من خلال الروابط والجمعيات والأحزاب. وكانت هذه الثقافة صدى لما هو دائر في ضفة المتوسط الشمالية رغم أن عنفوانها سبق الجيوش الأوروبية العابرة إلى ضفة المتوسط الجنوبية بعنوان نشر المدنية وأنوار الثقافة الحديثة.

والنتيجة هي أن لهذا التمايز بين الأهلي والوطني جذورا في تجربة الدولة وفي علاقتها بمجالها وفي قصورها عن تغطية كل المساحة الاجتماعية، وهذا ما يفسر تحول التمايز إلى انقسام اجتماعي جعل من الأعماق مصدرا للتوتر ومن المطلب "المواطني" الاجتماعي قاعدة لحركة الهامش المقفر التي تحولت إلى انتفاضة اجتماعية اتخذت لها انطلاقا من 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 عنوان الحرية والكرامة، وهي حركة جذرية تخطت حدودها تونس لتمتد إلى المجال العربي وتشغل العالم وتوازناته التقليدية في مطلع الألفية الثالثة.

دور المجتمع المدني

والمجتمع المدني –في هذا السياق– هو المجتمع الجديد الذي نشأ في مجال الدولة وثقافتها المؤسِّسة، وهو ليس المجتمع الأهلي/الهامش، بل نشأ بجواره وموازيا له حتى صار المشهد الاجتماعي السياسي مكونا من دولة و"مجتمعين" مدني وأهلي، غير أنه من المهم الوقوف عند العلاقة بين هذين "المجتمعين" وعلاقة كل منهما بالدولة.

إذا كان من أدبيات الاجتماع المعاصر ما يقوم من "تناقض" بين الدولة والمجتمع فإنه في حالتنا هذه يمكن الحديث عن مستويين من التناقض: مستوى أول يتمثل في تناقض الدولة مع مجتمعها المدني، ومن مظاهره التجاذب الناتج عن المطالب القطاعية والتحركات الاجتماعية وجملة التوترات المؤطرة بما يُسمى مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وروابط مهنية ومنظمات حقوقية.

ومستوى ثان يتمثل في التناقض بين الدولة ومجتمعها المدني من ناحية والمجتمع الأهلي/الهامش من ناحية أخرى. ونتبين من خلال التجربة أن التناقضين لا يتزامنان، إذ يخفت التناقض الأول (دولة/مجتمع مدني) كلما احتد التناقض الثاني (دولة/مجتمع أهلي)، والعكس صحيح.

وعلى هذا دلائل عدة من تجربة الدولة الحديثة، وسنكتفي بما كان من مظاهر هذا التناقض بمستوييه في تجربة التأسيس مع انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

ومن هذه المظاهر التقاء المركزية النقابية الناطقة باسم قوة العمل مع منظمة الأعراف الناطقة باسم رأس المال مدعومتين بقوة حقوقية متمثلة في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وأخرى قانونية مثلتها هيئة المحامين على موقف واحد، وهذه المنظمات الأربع المشار إليها شكلت الرباعي الراعي للحوار الوطني.

ولم يكن هذا الحوار –في منطلقه– إلا عنوانا قريبا من المنظومة القديمة، ولكنه عنوان لطيف وقف مقابلا للاختيار الشعبي الحر، وقامت أطروحته على ضرورة مجاورة الشرعية التوافقية إلى الشرعية الانتخابية.

المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته وروابطه يجاذب الدولة، وقد يواجهها (أحداث 26 يناير/كانون الثاني 1978) ولكنه ينحاز إليها عندما يكون التحدي من خارج مجالها الحيوي أي من المجتمع الأهلي/الهامش، وصار هذا أشبه بالقانون والسنّة المطردة.

وما كان لـ"الهروب المذل" أن يحدث لولا ارتباك المجتمع المدني وتحديدا اتحاد الشغل، وعجز المركزية النقابية المثقلة بسياسة المناولة والمنهكة بخطاب المناشدة، زمن الاستبداد، عن اتخاذ قرار حاسم أمام وعي قاعدي نقابي مسيّس ومتمرد، وأن قرارها الأكثر انسجاما مع مصالحها والأقرب إلى طبيعتها هو الوقوف في منطقة هي بين الدولة والنظام، ولذلك لم تتخذ قرارا بالإضراب العام وفوضت الأمر إلى هيئات إدارية جهوية.

بعد هذا التردد استعادت المركزية النقابية وعيها جزئيا في اعتصام القصبة 2 ليكتمل الوعي عندها مع مؤتمر طبرقة وما كان فيه من "ترتيبات". وتوضحت الصورة لديها مع نتائج انتخابات التأسيسي، فالمجتمع المدني بالمعنى الذي ذكرنا كان في المتعطفات الحاسمة مدافعا شرسا عن الدولة الغنائمية المنحدرة من بروتوكول الاستقلال.

وتعقّد المشهد مع انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 حين تم تفويض من كان في انتمائه الاجتماعي متوترا بين الأهلي والوطني، فسكن طابق الدولة العُلوي ليبقى طابقها السفلي –أو ما يُعرف بالدولة العميقة– تحت سلطان القديم.

ويبدو أن ما فعلته الانتخابات أنها نقلت جانبا من صراع الدولة/الهامش إلى داخل الدولة نفسها. وبعد هذا اختراقا اجتماعيا تاريخيا لم يحظ بالاهتمام المطلوب، وهو ما جعل الدولة تبادر إلى محاصرة هذا الاختراق، فهي تجيد الصراع على أرضها وميدانها مثلما تتقن تجنيد مجتمعها المدني الذي وإن نازعها مصالح منظوريه الاجتماعيين فإنه يقاتل عنها بشراسة حينما يتهددها خطر "خارجي".

في هذا السياق الدقيق نفهم الشروط التي تم فيها تفويض الإسلام السياسي الذي قاد الترويكا على مدى سنتين، ومن المهم الانتباه إلى تغيّر موقعه في الصراع الاجتماعي، فبقدر ما اعتاد في مسيرته الطويلة على مقالبة الدولة من خارجها ارتبك حين وجد نفسه في لحظة فارقة لم يستوعبها بسرعة طرقا قويا في مؤسستيها التنفيذية والتشريعية.

كان من نتائج الحوار الوطني خروج الترويكا من الحكم وتشكيل حكومة السيد مهدي جمعة، وقد حظيت هذه الحكومة بدعم من معظم الجهات السياسية، وكان لخروج الترويكا أثر غير مباشر على التوازنات داخل الرباعي الراعي، فلم يمنع توحد مكوناته من أجل إزاحة الترويكا من ظهور تناقضات داخله بين قوة العمل وقوة رأس المال في العلاقة بحكومة التكنوقراط واستحقاقات المرحلة الانتقالية.

إلى الانتقال الديمقراطي

تعيش تونس انقساما في الهوية والثقافة، وهو انقسام أفقي يشق النخبة يختزل في ثنائية حداثي/أصالي، وتعيش انقساما اجتماعيا يكثف في ثنائية ساحل/داخل، ولا معنى للتأسيس الجديد إذا لم يراهن الصدع بتخطي الانقسام في الهوية والثقافة وتوحيد البلد اجتماعيا، وهذا هو المضمون الجديد للديمقراطية الناشئة، فالتأسيس الديمقراطي والتوحيد الاجتماعي فعلان متلازمان.

وما بدأ يظهر من انحراف عن السيرورة الثورية الاجتماعية مرده إلى فك الارتباط بين التأسيس والتوحيد من ناحية، وتحول التأسيس إلى مجرد انتقال ديمقراطي، وتجسّد فك الارتباط بين التأسيس الديمقراطي والتوحيد الاجتماعي ميدانيا في انسحاب الثوار الحقيقيين إلى هامشهم وسياسيا في انحسار المشهد الاجتماعي إلى حدود المجال الذي كانت تغطيه الدولة، كما لو كنا أمام إصلاح ديمقراطي في ظل النظام القديم.

انطلق التأسيس الجديد مع انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، وهي انتخابات تمت في شروط المنظومة القديمة، لذلك فإن الصراع الرئيسي كان بين محاولة التأسيس الجديدة والمنظومة القديمة، ومثل الحوار الوطني فاصلا فعليا بين مرحلتين وتحولا في ميزان القوى لصالح القديم، وكان شعاره التوافق، وفي التأكيد على التوافق إيحاء بغيابه.

غير أن الحقيقة كانت خلاف ذلك، فقد مثلت الانتخابات التأسيسية توافقا واسعا بين القوى المنتسبة إلى الثورة قاعدته الإجماع على صندوق الاقتراع حَكَما بين البدائل المختلفة، في حين توسّع التوافق مع الحوار الوطني، ليشمل المنظومة القديمة، وبذلك أمكن التمييز بين "التأسيس" باعتباره توافقا بين "قوى الثورة"، و"الانتقال الديمقراطي" باعتباره توافقا بينها وبين المنظومة القديمة.

يمثل الانتقال من محاسبة المنظومة القديمة على قاعدة التأسيس إلى منافستها على قاعدة الانتقال الديمقراطي معطى جوهريا في كل محاولة استشراف لمستقبل تونس والمنطقة، وإذا كانت القوى الإقليمية والدولية ترغب في أن تستقر العملية السياسية عند توازن سياسي بين القديم والجديد فإن بعض الشروط وأهمها منسوب الحرية العالي لا يخدم قوى القديم لعجزها البنيوي عن التطبيع مع مناخ الحرية وعلوية القانون وسيادة المؤسسة بسبب نشأتها في مناخ الاستبداد، إذ في سياقه بنت نفسها وراكمت امتيازاتها حتى غدا الاستبداد أقرب إلى العنصر التكويني فيها.

ولكل هذه الأسباب فإن التوازن الذي تجري إليه الحياة السياسية على المدين المتوسط والبعيد مرشح لأن يكون بين قوى الجديد نفسها، ولا يعني هذا سوى أن "الانتقال الديمقراطي" يمكن أن يتطور إلى "تأسيس"، وتوجد على هذا دلائل من الحياة السياسية الجديد ومجالها السياسي الذي انفتح مع ثورة الحرية والكرامة.

إن أفق المشروع الوطني تأسيس ديمقراطي وتوحيد اجتماعي بما يعنيانه من صياغة مزدوجة للدولة والمجتمع: صياغة للدولة تمكن من تغطية كل المساحة الاجتماعية وتراب الصدع الاجتماعي وصياغة للمجتمع توحد بين الوطني والأهلي، بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ليتصهرا في مجتمع جديد هو شرط التوازن مع دولة وطنية –فعلية هذه المرة– قاعدتها الحكم المحلي.

عن "الجزيرة نت"